

فاتورة الدواء في لبنان: مليار و ٤٠٠ مليون دولار في ٢٠١٨ وهذه هي أسس التسعير



بلغ حجم مبيعات سوق الدواء في العالم قرابة التريليون دولار، وتستحوذ الشركات الأميركية على ٣٠٪ منها والشركات الأوروبية على ٢١٪ واليابانية على ٢١٪ والباقي موزع على بقية دول العالم. واللافت أن ٨٠٪ من الأدوية في المنطقة العربية هي مستوردة من الخارج بينما الباقي يصنّع في المصانع العربية وحتى التي تصنع في المصانع الوطنية تكون المادة الخام مستوردة لذلك فإن أسعار الدواء دائماً هي تحت رحمة الشركات العالمية وتقلبات أسعار الصرف.

اما في لبنان، فهو وفق ما يتم التداول به في قطاعات صناعة الدواء، يتم استيراد ما يقارب ٩٣ في المئة من حاجته من الدواء من أوروبا وأميركا والدول العربية المجاورة، في حين تقتصر حصة الصناعة الوطنية من السوق الدوائية على ما بين ٧ و ١٠٪. كيف يتم تسعير الدواء في لبنان؟

جباره

يقول رئيس نقابة مستوردي الادوية واصحاب المستودعات في لبنان كرم جباره إن أسس تسعير الأدوية يضعها وزير الصحة العامة بموجب الصلاحيات الممنوحة له في المادة ٨٠ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة، بالتشاور مع المعنيين من قطاع خاص (المصانع، المستوردون، الصيادلة) والقطاع العام (وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الصناعة ووزارة المال). تشمل تلك الأسس المراحل التالية:

- تحديد سعر الاستيراد الجاز (فوب أو سيف) بالعملة الأجنبية على أن يكون بمستوى أدنى سعر المقارنة في بلد المنشأ و٧ بلدان أوروبية و٧ بلدان الجوار.

- تحديد أسس تحويل السعر الجاز الى سعر المبيع من العموم وفق جدول يحدد لكل شريحة من شرائح اسعار الاستيراد الخمسة نسبة مئوية لكل من مصاريف الشحن والتأمين، مصاريف تخليص ورسوم جمارك ومصاريف أخرى، وهامش ربح المستورد أو موزع المصنع المحلي وهامش ربح الصيدلي.

- تحديد سعر تحويل عملة الاستيراد الى الليرة اللبنانية بعد احتساب معدّل الأسبوعين لأسعار تحويل العملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية الصادرة يومياً عن مصرف لبنان، ويتم تنفيذ هذا المعدّل المحتسب كلما

ولأن مستوردي الادوية وموزعيها غالباً ما يتعاطون بأدوية مرجعية (originators) وأدوية جينيريك (generics) على السواء، ولأن نادراً ما يقومون بأعمال الدعاية الطبية، كون هذه المسؤولية يتحملها مصنّعو الادوية مباشرة، فإن تطبيق «الوصفة الطبية الموحدة» ليس له اثر مباشر على حجم اعمال هؤلاء المستوردين/الموزعين. وإن التأثير على حجم اعمالهم فهو مرتبط بشكل مباشر بقدرة مصانع الادوية التي يمثّلونها على اعتماد سياسة تسويقية اخلاقية، واقعية ومقنّعة، لتكون ادويتهم من بين «الادوية الانسب» التي يتم اختيارها.

حجم فاتورة الدواء

ومع كل هذه التعديلات الطارئة في السوق، ماذا عن حجم فاتورة الدواء في لبنان للعام ٢٠١٨؟ تعتمد نقابة مستوردي الادوية وحدة القياس العالمية لتحديد حجم اسواق الدواء وهي «سعر المبيع للسوق». اما مصادر المعلومات التي يتم الاستناد اليها فهي وفق جباره: تقارير احصائية شهرية صادرة عن مؤسسة IMS تتناول استهلاك الادوية عن طريق الصيدليات والمستشفيات، وتقارير المؤسسات العامة (Public Institutions) عن حجم مشترياتها السنوي للادوية.

ومع هذه المصادر، ووحدة القياس المعتمدة عالمياً، تقدّر سوق الدواء لسنة ٢٠١٨ ب مليار و ٤٠٠ مليون دولار، أي ٢٣٣ دولاراً للفرد، اذا اعتبرنا أن عدد السكان في لبنان هو ٦ ملايين (بما فيه عدد اللاجئين)، فيما أن استهلاك الدواء في الصيدليات في فرنسا، على سبيل المثال، هو ١٧٠ دولاراً للفرد.

ادوية الامراض السرطانية الاكثر طلباً

اما عن الادوية الاكثر طلباً في السوق فيوضح جباره إن الفئات العلاجية التي شهدت ارتفاعاً في الطلب في ما بين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ هي أدوية الأمراض السرطانية والمناعة، أمراض الدم والقلب وأمراض الجهاز العصبي، ويقول: ليس لدي تفسير خاص بلبنان وإنما استطيع التأكيد أن هذه الظاهرة شبيهة بما نراه في بلدان العالم عامة. وفي ما يتعلق بالطلب على ادوية الجينيريك في الاعوام الاخيرة يعتبر انه من خلال القراءة الأولية للإحصاءات المتواجدة لدى النقابة فإن نسبة أدوية الجينيريك، من مجموع العلب المباعة في الصيدليات، تصل الى ٦٥٪.

الادوية الحديثة والمفيدة

سوق الدواء واسع ويخضع لعوامل متعددة في العالم بينها ما هو ايجابي وما هو سلبي. اما هي العوامل الرئيسية؟ يلفت جباره الى انه من ضمن النظام العالمي لتسعير الأدوية أن تجيز السلطات الصحية العالمية لشركات الادوية المصنعة للأدوية المتكررة من جرّاء الأبحاث والتطوير العلمية، تحديد الأسعار التي تتماشى وقدرتها على استعادة تكاليف الأبحاث خلال فترة صلاحية براءة الاختراع العائدة لدواء ما، وذلك كحافز لتشجيعها على الاستمرار في الاستثمار في الأبحاث والمجىء بأدوية حديثة ومفيدة لعلاج الأمراض على اختلاف أنواعها.

بإصراره على الاستحصال الباكر على الأدوية الحديثة، يتصدّر لبنان لائحة البلدان الرائدة في هذا المجال، مما يحتمّ أن يستورد لبنان الأدوية الحديثة بأسعار دخولها الأول الى الأسواق العالمية، ومن ثم، مع الزمن، تنخفض الأسعار.

الجدير ذكره، أن أسس تسعير الأدوية في لبنان والمعتمدة من قبل وزارة الصحة العامة هي علمية وشفافة وتوجب على مصنّع الأدوية أن يكون سعر الاستيراد الى لبنان (أي السعر الذي يدفعه المستورد للمصنّع عند الاستيراد) أدنى من سعر المقارنة في ١٤ بلداً مقارنة (٧ بلدان مجاورة وسبع بلدان أوروبية). كما توجب الوزارة على المصنّع أن يعيد تحديد سعر الاستيراد (غالباً ما يكون التعديل انخفاضاً) كل ٣ سنوات.

أما السبب الاساس لانخفاض سعر الاستيراد هو اقتراب نهاية المهلة الممنوحة لدواء ما للاستفادة من حقوق براءة الاختراع العائدة له.

رولى راشد